

المواكبة الاقتصادية

أفاق الاقتصاد العالمي 2025 (جغرافياً وقطاعياً)

المقدمة

تتراحم التساؤلات مع إطلالة العام الجديد حول العديد من القضايا والملفات ولا سيّما ما يتعلق منها بأفاق الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاديات الإقليمية على وجه الخصوص. وتصبح هذه التساؤلات أكثر إلحاحاً مع ضبابية المشهد الاقتصادي، الذي لا تتوقف صورته النهائية على مصير العلاقات بين أكبر اقتصادين عالميين، أي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقط وإنما على الكثير من العوامل والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والعلمية أيضاً. مما يضيف على هذه الصورة بعضاً من عدم اليقين تبعاً لحظوظ إسالة تلك العوامل والتطورات.

لكن ما هو شبه مؤكد أن المشهد الاقتصادي لن يكون مغايراً تماماً لما شهدناه العام الماضي، بمعنى استبعاد حصول تحولات اقتصادية جذرية، قد يذهب إليها بعض المحللين بالاستناد إلى مخرجات الانتخابات الأمريكية الأخيرة. إذ رغم أن هذه الانتخابات قد أفرزت عودة مظفرة لدونالد ترامب، مع سيطرة شبه تامة للجمهوريين على الكونغرس، فإن براغماتية ترامب، المحاط حالياً بمستشارين اقتصاديين يغلب الاعتدال على آراء العديد منهم، لن تسمح بانقلاب المشهد الاقتصادي العالمي في العام الجديد، الذي سيكون على الأغلب امتداداً للعام السابق، خصوصاً للاحية التحديات المستمرة مثل التضخم والتوترات الجيوسياسية وتغيّر المناخ وتشوّهات خطوط التجارة الدولية، والتي ستعايش في نفس الوقت مع فرص واعدة يقودها الابتكار التكنولوجي واستثمارات الطاقة الخضراء وديناميكيات جديدة في التجارة الخارجية، تستجيب للوقائع الجيوسياسية الآخذة بالتشكّل على مستوى العالم.

وهذه الورقة تقدم نظرة عامة تحليلية على التوقعات الاقتصادية العالمية، أخذة بعين الاعتبار الظروف الإقليمية في جميع أنحاء أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

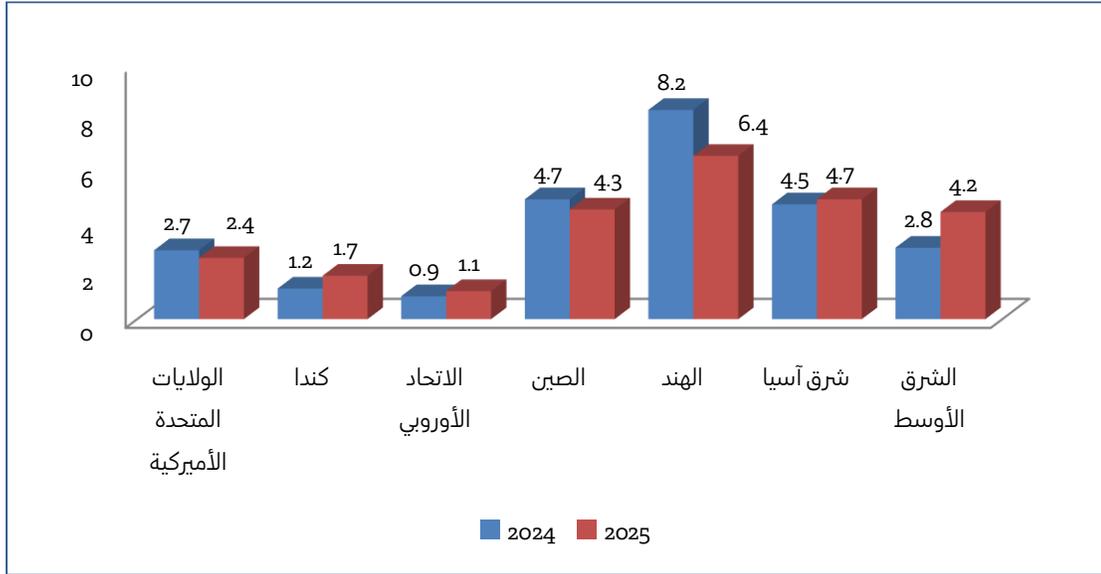
1 . نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي:

يتوقّع أن ينمو الاقتصاد العالمي في عام 2025 بوتيرة معتدلة تبلغ حوالي 3.2٪، مدفوعاً بالتعافي غير المتكافئ عبر مناطق جغرافية معينة تتمتع بفرصة نمو اقتصادي متسارع، مثل: السعودية والهند ودول آسيا وألمانيا وبريطانيا وجنوب إفريقيا ودولة الإمارات. وذلك بمعدلات تفوق العديد من الدول الأخرى التي تعاني من تباطؤ نموها الاقتصادي، مثل: الصين والولايات المتحدة والبرازيل وتركيا وباكستان والمكسيك. وهذا التعافي النسبي رغم أنه يُبعد إلى حد ما مخاطر حدوث ركود عالمي، يبقى مهدداً مع تزايد اتجاهات الحماية وإعادة التفاوض ضمن كتلات إقليمية، تصبح معها اتفاقيات التجارة الإقليمية بديلاً مغرباً عن منظمة التجارة العالمية.

* المواكبة الاقتصادية: نَعْنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

رسم بياني رقم (1): تطورات النمو الاقتصادي العالمي جغرافياً للفترة 2024-2025 (%)



وكذلك تستمر البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في سياساتها النقدية المتشددة نسبياً في ظل مستويات أبطأ من النمو الاقتصادي. أما العوامل الرئيسية المؤثرة في اتجاهات الاقتصاد العالمي للسنة الجديدة، فهي متعددة وأبرزها كما يلي:

السياسة النقدية وأسعار الفائدة:

تستمر الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات، بسبب التعديلات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية من جراء الحرب الأوكرانية وحرب غزة والقيود التجارية والعقوبات المختلفة، بالإضافة إلى ديناميكيات سوق العمل. وبينما تدير الولايات المتحدة التضخم من خلال مزيج من السياسات النقدية المدروسة وتعديلات السياسة المالية، نجد أن البنك المركزي الأوروبي، على النقيض من ذلك، يواجه تحديات في موازنة السيطرة على التضخم مع تحفيز النمو في الاقتصادات الأضعف.

مع ذلك يتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة خلال العام الجديد، خصوصاً أن الضغوطات المذكورة كأسباب لارتفاع الأسعار وانقطاع سلاسل التوريد، قد تصبح في وقت لاحق من السنة الجارية سبباً لتراجع العرض والطلب على السلع، وبالتالي هبوط الأسعار وكبح العوامل التضخمية. وإن كانت صحة هذه التوقعات تبقى مرهونة بمدى تطور النشاط الإنتاجي في الأسواق الناشئة من جهة، واتجاهات التبادل الدولي من جهة أخرى، كما سنشير لاحقاً. إذ يُتوقع أن تعتمد البنوك المركزية الكبرى إلى تخفيض أسعار الفائدة تدريجياً، بالتزامن مع تراجع الضغوط التضخمية، مما يؤثر في النهاية على أنماط الاستثمار والاستهلاك.

وعلى العموم، فإن بقاء أسعار الفائدة مرتفعة للسنة الجديدة يبقى الاحتمال قائماً باختلال الأوضاع المالية للشركات الكبيرة، خصوصاً في القطاعات التي اعتمدت بشدة على الائتمان الرخيص خلال السنوات الفائتة، ولا سيما منها الشركات العاملة في قطاعات التشييد والعقارات، والمشاريع الناشئة في قطاع التكنولوجيا ورأس المال المغامر، التي شكّل رأس المال الرخيص مصدر نموها السريع الأول. ومن هذه القطاعات أيضاً، قطاع مبيعات التجزئة والسلع الفاخرة والسيارات، التي قدمت تسهيلات كبيرة للمستهلكين لترويج مبيعاتها، وشركات الأسهم الخاصة التي اعتمدت على القروض القصيرة

الأجل للتوسع في عمليات الاستحواذ. كما أن شركات النفط والغاز والطاقة المتجددة، التي استخدمت القروض الرخيصة نسبياً للاستكشاف وتطوير بنيتها التحتية أو التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، من غير المستبعد أن يصبح العديد منها تحت وطأة ارتفاع كلفة الاقتراض نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة قياساً على عائداتها.

السياسات المالية والإنفاق الحكومي

تلعب القرارات الحكومية بشأن الإنفاق العام وإدارة الدين دوراً كبيراً في التأثير على الاستقرار الاقتصادي والنمو. ذلك أن تفاقم مديونية العديد من الدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية (يشكل دينها أكثر من 34% من مديونية العالم) والاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى تقييد السياسات المالية لهذه الدول، بشكل يحد من قدرتها على تمويل احتياجات الدول النامية المدينة (مثل البرازيل والأرجنتين ومصر ونيجيريا والكيان الصهيوني وغيرهم) سواء بشكل مباشر أو عبر المساهمات في مؤسسات التمويل الدولية، لتمكينها من الحفاظ على استقرار أسعار عملاتها. مما سيضطر البنوك المركزية في الدول الأخيرة للمحافظة على مستويات أعلى من الفائدة والتوسع في الاستدانة الداخلية، للحفاظ على استقرار عملتها وتجنب انهيار ماليتها العامة.

التحول الرقمي والتقدم التكنولوجي:

تبعث المؤشرات المتوافرة على الاعتقاد أن العالم في العام الجديد سوف يشهد استمراراً للابتكارات في مجال الأتمتة والذكاء الاصطناعي، وتوسع استخداماته في مختلف القطاعات الاقتصادية، خصوصاً المستحدثة منها مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة (الرياح وأشعة الشمس والهيدروجين)، إضافة إلى الأسواق المالية والرعاية الصحية والدعم اللوجستي. وذلك بدعم من السياسات الحكومية والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني.

فعلى سبيل المثال، يخصص الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي مليارات اليورو لمشاريع الطاقة المستدامة، في حين يوفر قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة حوافز ضريبية كبيرة لتبني الطاقة النظيفة. وفيما تعمل الصين على تطوير قدراتها في مجال أشباه الموصلات، في حين تعمل استثمارات الهند في المدفوعات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية على تحويل سلوك المستهلك.

وعلى العموم ينتظر البنية الأساسية الرقمية دور هام وحيوي في إعادة تشكيل الصناعات وأسواق العمل على مستوى العالم. بما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية في السنوات القادمة، ولكن أيضاً إضفاء المزيد من التقلبات على أسعار الطاقة والتشوهات في سوق العمل.

فالتحول في أسواق الطاقة بعيداً عن الوقود الأحفوري يضع اقتصاديات الدول المستمرة بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل أمام تحديات ومخاطر كبيرة، خصوصاً في دول مثل روسيا والسعودية وفنزويلا والجزائر وغيرها. كذلك فإن أسواق العمل تصبح مهددة أكثر مع التقدم التكنولوجي والتوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنجاز الأعمال. ولن ينجو القطاع العقاري أيضاً من تداعيات الاعتماد المتزايد على الاقتصاد الرقمي للتواصل عن بعد في تأدية الأعمال.

التوترات الجيوسياسية:

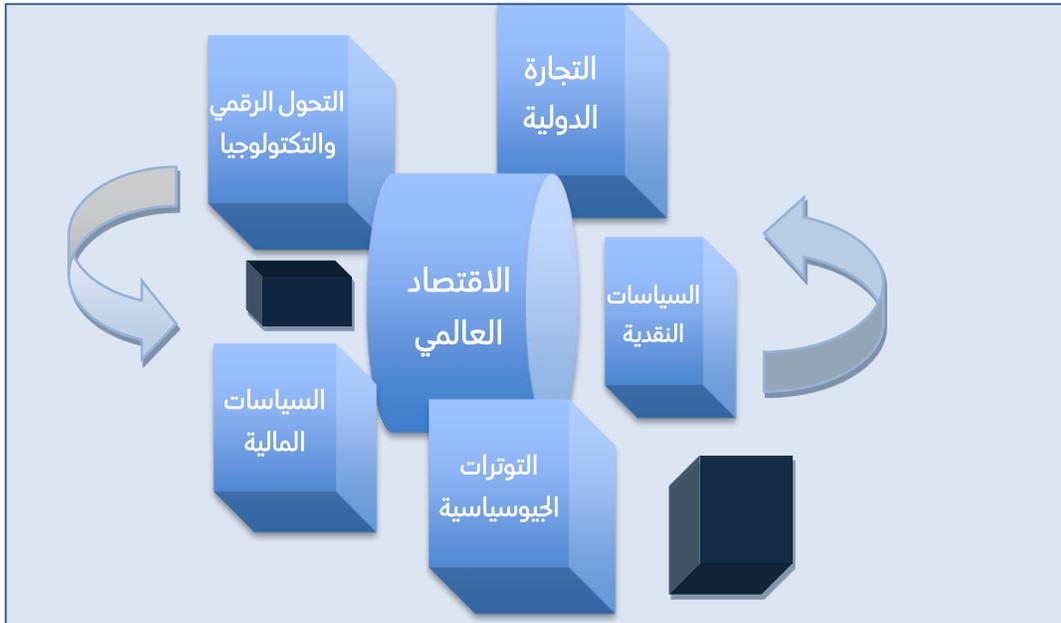
ومنها التزاحم الصيني-الغربي المتصاعد على الموارد والتكنولوجيا والأسواق وخطوط التجارة، والمواجهة الأميركية –الصينية في بحر الصين الجنوبي، والحرب الأوكرانية، والمواجهة الأميركية- الإسرائيلية مع قوى الممانعة والمقاومة في المنطقة العربية (فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن، والعراق). مما يجعل هذه المنطقة تعيش حالة دائمة من عدم الاستقرار.

فاستمرار هذه العوامل يعيق النشاط الاقتصادي ويحول دون جذب الاستثمارات في المنطقة والعالم عمومًا، بالإضافة إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية وضياع فرص اقتصادية كبيرة، وتأجيج ارتفاع الأسعار والتضخم، بما فيها أسعار الغذاء والطاقة وزيادة تكاليف الإنتاج.

ديناميكيات التجارة الدولية:

إن وقوع أنماط التجارة الدولية تحت تأثير سياسات التعريفات الجمركية والقيود النوعية والكمية على اختلافها، وما يترتب عليها من اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف، سوف يترك تأثيره حتمًا على النمو الاقتصادي. وقد يؤدي التحول بعيدًا عن بعض الروابط التجارية إلى إعادة تشكيل المساهمات الاقتصادية ذاتها لمناطق مختلفة حول العالم.

شكل بياني (2): العوامل المؤثرة في اتجاهات الاقتصاد العالمي



أميركا الشمالية

الولايات المتحدة: ما زال الاقتصاد الأمريكي يتمتع بديناميكية كبيرة، في ظل مؤشرات توظيف ونمو قوية، وإنفاق استهلاكي مستمر بالارتفاع وإن كان بتباطؤ قياساً على السنوات الماضية. فرغم فقدان النمو الاقتصادي لبعض من زخمه، يتوقع أن يبقى مستقرًا عند مستويات مرتفعة نسبياً بمعدل 2,4٪ للسنة الجارية، مقابل 2,7٪ السنة الماضية.

ويبقى التحدي الرئيسي لإدارة ترامب الجديدة في تنفيذ تطلعاتها المالية، بتخفيض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي من حوالي 6٪ إلى 3٪. حيث يتوقع المراقبون أن يبقى العجز عند مستوى مرتفع قدره 6,2٪ كنسبة من الناتج، مقابل 6٪ سنة 2024، رغم الاقتطاعات في الإنفاق الفيدرالي والزيادات في الرسوم الجمركية، خصوصاً أن هذه الاقتطاعات ستصيب بشكل خاص الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتأمين. مما سيضغط على ميزانيات الأسر بشكل يؤدي إلى إضعاف أكبر للإنفاق الاستهلاكي. كما يتوقع أن تتسبب زيادة الرسوم الجمركية من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، عبر إجراءات مضادة تتسبب بتراجع ولو محدود للواردات ومن ثم لعائدات الخزانة الأمريكية، وترفع من كلفة الصادرات الأمريكية.

لكن الأجندة الاقتصادية للإدارة الجديدة بالشكل الذي ظهرت عليه خلال الحملات الانتخابية، خصوصاً لناحية سياسات التجارة الخارجية والنظام الضريبي والهجرة، تلقي ظلالاً من الشك وعدم اليقين، بما يضع الاقتصاديين الأمريكي والعالمي أمام سيناريوهات مختلفة.

زيادة التعريفات الجمركية بنسبة 60٪ على جميع البضائع الصينية، و20٪ على السلع المستوردة من بقية دول العالم قد يترتب عليها تداعيات اقتصادية يصعب تقديرها بدقة. ومن هذه التداعيات زيادات في الأسعار لا تقل عن 1,5٪ في الأسعار، تعززها الفوائد المرتفعة والمؤشرات القوية للاقتصاد الأمريكي، وما يمكن أن ينتج عن تنفيذ سياسة الترحيل كما سنشير لاحقاً، بما يعيد الزخم لمستويات أعلى من التضخم عند مستوى لا يقل عن 2,3٪.

وهذا التضخم يعني بدوره تكلفة إضافية على ميزانيات الأسر الأمريكية، لا تقل عن ألفي دولار للأسرة الواحدة شهرياً، يمكن أن تؤدي إلى تراجع في الإنفاق الاستهلاكي قدره نقطة مئوية تقريباً (من 2,8٪ إلى 2٪ على أساس سنوي). وإذا ما علمنا أن الإنفاق الاستهلاكي للأسر يشكل أكثر من 68٪ من نمو الاقتصاد الأمريكي، وأن مدفوعات الديون التي يبلغ معدلها 11٪ من هذا الإنفاق قد ارتفعت بنسبة 3,8٪ بسبب الفوائد المرتفعة، يمكننا توقع دخول هذا الاقتصاد عتبة الركود التضخمي في النصف الثاني من العام الجديد 2025.

وإزاء هذه المعدلات المرتفعة من التضخم، يتجه الفيدرالي الأمريكي لتجميد وتأخير إعادة النظر بسياسته النقدية التوسعية التي كان بدأها السنة الماضية، من خلال إجراء تخفيضات متتالية لمعدلات الفائدة. مما يبقى على أسعار الفائدة مرتفعة نسبياً وحتى نهاية العام 2027، إنما مع تراجع طفيف للهامش من 4,25٪ أواخر السنة الماضية إلى 3,5٪ للسنة الجديدة. وبذلك تزداد قوة الدولار وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية، ليترجم ذلك كله بتراجع كبير في الواردات والصادرات على السواء، وبالتالي تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر بحيث يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 1,6٪ في أحسن الأحوال.

ويعترض التحليل أعلاه شكوك بأن الوعود الانتخابية لترامب يمكن أن تبقى في إطار النوايا. وربما تكون مجرد محاولة لاستدراج الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأميركية، وعلى رأسهم الصين للتفاوض على قواعد ومعاهدات تجارية واقتصادية جديدة تسعى إليها أميركا. وفي مطلق الأحوال يتوقع أن يسبق تنفيذ الإدارة الأميركية الجديدة لعودها بزيادة التعريفات الجمركية، ارتفاع ملحوظ في نشاط التجارة الدولية بنسبة 3,1% للصادرات و4,4% للواردات، في محاولة من الشركات التجارية لاستباق تداعيات تنفيذ الإدارة الأميركية الجديدة لعودها بزيادة الرسوم الجمركية.

ومما يضاعف من هواجس خطوة زيادة التعريفات الجمركية، أنها ستتم بالتزامن مع خطوات أخرى لها مفاعيلها الانكماشية. ولعل من أهمها ترحيل ملايين المهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة ممن لا يملكون أوراقاً ثبوتية. حيث إن حوالي 75% من هؤلاء المهاجرين، وعددهم يقارب 8,3 مليون نسمة هم من العاملين في قطاعات أميركية محددة، مثل الزراعة والخدمات، الأمر الذي سيضغط ارتفاعاً على الأجور، خصوصاً في القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والعديد من الخدمات من جهة، ويضعف قدرة الإنتاج المحلي الأميركي على تعويض النقص في إمدادات السلع الناجم عن تراجع الواردات من الدول التي ستخضع منتجاتها لزيادة التعريفات الجمركية، وعلى رأسها الصين والعديد من الدول الأوروبية وكندا من جهة أخرى.

ومع أن بقاء معدلات الفائدة الفيدرالية عند مستويات مرتفعة قد ترك أثره السلبي على الاستثمارات المباشرة أيضاً، التي تباطأت حركتها من 3,9% إلى 3,7% سنة 2024، فإن الدعم الفيدرالي والتشريعات المناسبة (قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف بقيمة 1,2 تريليون دولار) قد مكنت الشركات الأميركية من مضاعفة استثماراتها، خصوصاً شركات التكنولوجيا العاملة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتقنيات الطاقة المتجددة والنقل وشبكات النطاق العريض. وهذا الدعم يتوقع أن يستمر للسنوات القادمة.

كندا: يستمر الاقتصاد الكندي بالنمو، إنما بزيادة طفيفة قد لا تتجاوز 1,7% مقابل 1,2% للسنة الماضية، وذلك بدعم من صادرات الطاقة والاستثمارات في تقنيات الطاقة النظيفة. إذ إن تركيز كندا على طاقة الهيدروجين ومبادرات احتجاز الكربون يضعها في مكانة رائدة في مجال الطاقة المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تشهد البلاد انتعاشاً في قطاع التعدين، مدفوعاً بالطلب العالمي على المعادن الأساسية. وبما أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لكندا، (أكثر من 76% من الصادرات و64% من الواردات الكندية هي مع الولايات المتحدة)، وتعاني من عجز مزمن في ميزانها التجاري معها، فمن غير المستبعد أن تكون كندا أول المستهدفين من إجراءات إدارة دونالد ترامب، برفع معدلات الرسوم الجمركية على منتجاتها المصدرة إلى أميركا، وبمعدلات قد تتجاوز 20%. مما يشكل تهديداً لا يمكن الاستهانة به للاستقرار الاقتصادي الكندي.

الاتحاد الأوروبي

استقر النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفصل الأخير من العام الماضي عند معدل 0,9%، ويحتمل أن يرتفع إلى 1,5% في السنة الجديدة. ذلك أن الاقتصاديين الرئيسيين في دول الاتحاد، أي ألمانيا وفرنسا، يشهدان نمواً معتدلاً في القطاعات الصناعية والخدمية، مع تحديات في نقص العمالة وتكاليف الطاقة تهدد استقرار النمو. وقد عاد قطاع الطاقة النووية في فرنسا ليلعب دوراً محورياً في تعويض العجز في الطاقة، من جراء نقص إمدادات الغاز الروسي. كما تسعى ألمانيا لزيادة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال (LNG) بشكل كبير، كبديل عن الغاز الروسي أيضاً.

أما في أوروبا الشرقية، فيبقى النمو معتدلاً في ظل فرص ضعيفة للتعافي الاقتصادي، نظراً لقربها من مناطق الصراعات الجيوسياسية ووقوعها في دائرة تأثيرات الحرب الأوكرانية من جهة، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي من جهة أخرى. ومن هذه الدول كل من بولندا والمجر اللتين تواجهان تعافياً أبطأ، وسط ارتفاع التضخم وتقليص تمويل الاتحاد الأوروبي.

الأسواق الناشئة

تفاوتت فرص النمو بشكل كبير في الأسواق الناشئة، بين مستويات مرتفعة كالهند وأخرى متباطئة كالصين أو محفوفة بالمخاطر، خصوصاً لدى غالبية الدول النامية المتوسطة والمنخفضة الدخل ذات المديونية العالية. وعلى العموم يبقى النمو المرتفع في الدول الناشئة بمثابة النقطة المضيئة وقاطرة النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2025، مع نمو متوقع بنسبة 4.5٪، مدعوماً بالطلب المحلي القوي والاقتصادات القائمة على التصدير. ومن أبرز هذه الدول ما يلي:

• الصين:

حيث يقدر حدوث تباطؤ في النمو إلى ما بين 3٪ و4.3٪ باختلاف التقديرات، مقابل 4.7٪ لسنة 2024. وذلك في ظل تراجع الصادرات وضعف الطلب المحلي. وفي إطار مواجهة هذا التباطؤ، يبدو أن الحكومة الصينية هي بصدد تطبيق رزمة من السياسات الاحترازية المالية والنقدية، تتمحور عموماً حول التحوّل من التركيز على النمو عالي السرعة إلى التنمية عالية الجودة. وبمعنى آخر، فإن السلطات النقدية الصينية هي بصدد التخلي تدريجياً عن السياسات الكفّية لمصلحة الاهتمام بمعالجة عناصر التكلفة بحد ذاتها، وتحديدًا أسعار الفائدة، في إطار بلورة سياسات جديدة تضمن تجنّب الآفاق الباهتة للاقتصاد الصيني، وتوفير المزيد من الزخم لجهود التعافي الاقتصادي. ومن التدابير والإجراءات التي تترجم هذا التوجه ما يلي:

- توسع البنك المركزي الصيني في استخدام السندات الحكومية كوسيلة جديدة للتأثير في مالية المصارف الصينية وتنظيم سلوكياتها في المدينين المتوسط والبعيد من جهة، وإعادة توجيه التسليفات بشكل أكثر فاعلية من جهة أخرى.
- انتقال البنك المركزي الصيني، بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاء الصيني، من احتساب القيمة المضافة للقطاع المالي منذ بداية 2024، من قاعدة الودائع والتسليفات إلى قاعدة الدخل، بشكل يعكس بصورة أدق وأوضح نوعية هذه التسليفات.
- اعتماد البنك المركزي الصيني على عمليات السوق المفتوحة (لمدة سبعة أيام) لضمان السيطرة على الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة القصيرة الأجل، وبما يتناسب مع هدف التوازن بين استقرار العملة والنمو الاقتصادي. ويأتي هذا التدبير بعدما بات الاتجاه الانحداري لأسعار الفائدة منذ سنة 2020 لأغراض إنعاش الطلب المحلي، يهدد الوضع المالي للبنوك الصينية، حتى الكبيرة منها والتابعة للحكومة. الأمر الذي دفع البنك المركزي لخفض نسبة الاحتياط الإلزامي لتعزيز إيرادات البنوك، المترجمة تحت تأثير خفض مدفوعات الفائدة على القروض المنزلية في إطار سياسة تعزيز ميزانية الأسر لزيادة الطلب المحلي.

وتواكب هذه الإجراءات أيضًا مخططات لدعم الاستثمارات النوعية في قطاعات مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء، بوصفها محركات رئيسية للنشاط الاقتصادي. فيما تواصل الحكومة الدفع باتجاه التوسع في تطبيق مبادرة الحزام والطريق، خصوصًا عبر مشاريع المواصلات والبنية التحتية، وتعزيز التجارة الإقليمية.

وفيما تزداد البيئة الخارجية تحديًا وتعقيدًا، بما يضيفي عمومًا بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الصيني، خصوصًا في ظل بروز احتمالات تصاعد التوترات والمواجهة التجارية والاقتصادية، بما يعكس طبيعة التعقيدات الجيوسياسية المتفاقمة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وسط مساعي الغرب المحمومة لاحتواء الصين وإحباط استراتيجيتها للتوسع غربًا، بما فيها تحديًا مبادرة الحزام والطريق، يبقى التحدي الرئيسي للحكومة الصينية قائمًا في ضعف الطلب الداخلي، لأسباب عديدة أبرزها ما يلي:

- انخفاض عدد السكان في سنّ العمل.
 - تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين من جراء انخفاض ميزانية قطاع الأسر، بالتزامن مع تباطؤ السوق العقاري وتراجع عائداته، وارتفاع مستويات الديون في قطاع العقارات، والهبوط المستمر في أسواق الأسهم وعائدات السندات الحكومية. فأسعار المنازل تراجعت بنسبة 30% خلال سنة 2024 مقارنة مع سنة 2021. كما خسرت البورصة 45% من قيمتها في الفترة ذاتها، قبل أن تسترد 40% من هذه الخسارة بعد الإعلان عن التدابير والسياسات الجديدة.
 - ضعف الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين، بسبب تصاعد التوترات في منطقة بحر الصين الجنوبي من جهة، والعراقيل الأميركية والغربية التي توضع أمام الاستثمارات المباشرة في الصين من جهة أخرى. ولذلك يلاحظ أنه حتى المزودون الصينيون بدأوا ببناء مصانع لهم خارج الصين، انسجامًا مع تحوّل العديد من زبائنهم إلى قواعد الإنتاج الجديدة خارج الصين.
- ومقابل انخفاض الإنفاق الأسري، شهدت معدلات الادّخار ارتفاعًا كبيرًا. مما دفع السلطات النقدية الصينية إلى إصدار مزيد من سندات الدين الحكومية، من أجل جذب هذه الادخارات وإعادة توظيف عائداتها لدعم توسّع الإنفاق الحكومي في إقراض مشاريع البنية التحتية التكنولوجية والرقمية والخضراء.
- وما ينبغي التوقف عنده هو أن الاقتصاد العالمي لن يكون بمنأى عن هذه التطورات في الاقتصاد الصيني. فترجع واردات الصين من مختلف السلع والخدمات سيؤثر حتفًا على شركائها التجاريين، ويؤدّي إلى إعادة تشكيل العلاقات التجارية والاقتصادية، وربما تبعًا لذلك الأوضاع الجيوسياسية على مستوى العالم. وحتى محاولة الصين الخروج من هذا التباطؤ من جراء تراجع الطلب، بالتوجه نحو الأسواق الخارجية لزيادة الصادرات، يثير مخاوف وحفيظة شركائها التجاريين الحريصين على حماية قواعدهم الإنتاجية.

ويتصدر قائمة الشركاء التجاريين المعنيين بالسياسات التجارية للصين، والذين يشهدون تراجعًا متزايدًا في حجم صادراتهم للصين منذ العام 2023 من جراء ضعف الطلب المحلي الصيني، مع ما يتسبب به هذا التراجع من ارتفاع للعجز في موازينهم التجارية، كل من الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان واندونيسيا وفيتنام وماليزيا وتايلند. ولا يخفى أن هذا الخلل في العلاقات التجارية بين الصين وتلك الدول يوجد الظروف المناسبة لتحوّل الولايات المتحدة الأميركية في علاقاتها الاقتصادية نحو دول جنوب شرق آسيا كبديل عن الصين، ما لم يمض الرئيس الأميركي

الجديد في سياساته المعلنة لفرض ضرائب على جميع المستوردات من جميع الدول، لا يقلّ معدّلها عن 20٪، كما أشرنا سابقاً.

والجدير ذكره أن أحد أسباب الفائض التجاري لمصلحة الصين مع شركائها المشار إليهم أعلاه، هو الجهود التي باتت تبذلها الحكومة الصينية لاحتواء الضغوط الأميركية الهادفة لتقييد مبيعات التكنولوجيا ومشتقاتها للصين، حيث تعتمد هذه الحكومة للحد من الاعتماد على المدخلات الأجنبية في سلاسل التوريد لديها. ولذلك نجدها تنفق مليارات الدولارات لإعادة إنتاج تلك التكنولوجيا في مصانعها المحلية، بموازاة إعادة النظر بمصادر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة المتقدمة. وإزاء هذه الاستراتيجية، ليس مستبعداً أن تتحول الصين في وقت ليس بالبعيد إلى منافس لدول جنوب شرق آسيا، بعد أن كانت مستورداً منهم لهذه الصناعات والمواد.

• الهند:

يبقى معدّل النمو الاقتصادي مرتفعاً في الهند عند مستوى 6.2٪ سنة 2025. رغم تراجعها الكبير بالمقارنة مع معدل النمو البالغ 8.2٪ سنة 2024، مدفوعاً بالاستهلاك المحلي القوي ومشاريع البنية التحتية ومبادرات الاقتصاد الرقمي. إن توسع أنظمة الدفع الرقمية مثل UPI والاستثمارات في البنية التحتية واسعة النطاق بموجب خط Gati Shakti، توضح استراتيجيات النمو في الهند. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الهند كمركز عالمي للخدمات التكنولوجية وتصنيع الإلكترونيات، مستفيدة من تنويع سلسلة التوريد العالمية.

- دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):

تحتفظ دول هذه المجموعة، ومنها فيتنام وإندونيسيا والفلبين بمستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي تصل إلى 4.7٪، مستفيدة من تنويع سلسلة التوريد وزيادة الاستثمارات الأجنبية. حيث يعتبر قطاع الإلكترونيات في فيتنام على سبيل المثال، وتركيز إندونيسيا على معالجة النيكل لبطاريات السيارات الكهربائية من الاتجاهات البارزة في مستقبل النمو الاقتصادي لهذه الدول.

- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تستمر ضغوط المديونية العالية وكلفة الاستدانة المرتفعة، والمخاطر الناجمة عن حرب غزة والمواجهة الأميركية-الإيرانية والصراعات الداخلية، بإضفاء حالة من الغموض وعدم اليقين على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموماً. حيث تتراوح تقديرات معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة بحسب صندوق النقد الدولي بين 2.2٪ و2.8٪ لسنة 2024، ثم ترتفع إلى 4.2٪ سنة 2025. إلا أن القطاعات غير النفطية في دول الخليج العربية التي سجّلت معدلات نموّ أعلى بكثير لسنة 2024، بلغت حوالي 4.2٪ للعام نفسه، يتوقع أن ترتفع إلى 4.5٪ سنة 2025.

ومما سيضفي مزيداً من العبء على اقتصادات دول المنطقة غير النفطية توجه دول أوبك بلاس (OPEC+) بقيادة السعودية وروسيا للاستمرار بسياسة تخفيض كمّيات الإنتاج للحفاظ على أسعار أعلى لبرميل النفط للعامين 2025 و2026، لدعم عائدات الصناعة النفطية في هذه الدول، كمصدر رئيسي لتمويل ديونها ومشاريعها التنموية.

كذلك فإن معدلات التضخم المتراجعة عالمياً ستجد صداها في دول منطقة الشرق وشمال إفريقيا، فترجع معدلات التضخم من 8,8% سنة 2024 إلى 7,8% سنة 2025، باستثناء مصر والسودان حيث يتوقع أن تبقى هذه المعدلات مرتفعة بين 15,4% و12,4% خلال الفترة المذكورة.

ومع ذلك من غير المستبعد ظهور تقلبات اقتصادية غير متوقعة، مثل: تباطؤ أكبر في الاقتصاد العالمي، زيادة المعروض في أسواق النفط بتأثير من الإدارة الأميركية الجديدة، وحدوث تحولات جوهرية في استخدامات الطاقة بالاعتماد على الطاقة المتجددة، تؤثر سلباً على استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية في العديد من دول المنطقة حتى النفطية منها، دون أن تلغي هذه التقلبات دور هذه الدول كمركز ثقل في النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط خلال العام 2025، خصوصاً أن بعضها مثل السعودية والإمارات تسعى لتحسين نموها الاقتصادي على مستويات عدة، منها:

أولاً- تنويع اقتصاداتها، من خلال الاستثمار بشدة في مشاريع التكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي والتجارة والخدمات المالية واللوجستية والطاقة المتجددة، ذات المضمون الابتكاري- السياحي بما يمكنها من حجز موقع لها على خارطة التجارة والسياحة والنقل العالمية. ومن هذه المشاريع: "مشروع البحر الأحمر" و "مشروع نيوم" ضمن رؤية 2030 في السعودية، والاستثمارات بكثافة في القطاعات غير النفطية والطاقة البديلة (كالهيدروجين الأخضر) والتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات. وعلى دربهما تسير دولة قطر محاولة تأكيد ريادتها في عالم السياحة والسفر.

إلا أن هذه المشروعات الضخمة تحتاج لفترة أطول حتى تؤتي ثمارها، وتتطلب موارد مالية باهظة باتت تستنزف الخزينة العامة وتضاعف مديونية هذه الدول، خصوصاً السعودية التي بلغ عجز ميزانيتها لسنة 2025 نحو 25 مليار دولار، الأمر الذي دفعها لإصدار سندات دين بقيمة 12 مليار دولار لتغطية هذا العجز. مما رفع دينها العام إلى ما يفوق 407 مليارات دولار للسنة الجديدة.

ثانياً- تطوير شراكاتها الاقتصادية مع دول بعيدة جغرافياً، مثل الصين والهند ودول إفريقية متعددة.

ثالثاً- البقاء بمنأى عن المواجهات الحاصلة في المنطقة، بين دول الممانعة والمشروع الصهيوني التوسعي. حيث نجد أن بعض المحللين الصهاينة يتخذون من مخاوف حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي يضعف النمو الاقتصادي لدول المنطقة، بما فيها الكيان الصهيوني، ويؤدي إلى تقليص قدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، من أجل الاستمرار في تمويل هذه المشروعات الضخمة، غطاءً للترويج لاختراقات ديبلوماسية من نوع معين، يجدونها كفيلة بضمان فتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي والتجارة الإقليمية، مثل "اتفاقيات أبراهام" للتطبيع بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية.

أما دول شمال إفريقيا، ومنها مصر والمغرب على سبيل المثال، فهي ما زالت تعاني من بطالة مرتفعة ومديونية متزايدة وكلفة استدانة أعلى، فيما مرتكزات النمو الرئيسية لديها كالسياحة والإنتاج الزراعي والصناعات التجميعية، تواجه تحديات كبيرة. فحرب غزة أدت إلى عرقلة حركة المرور في قناة السويس والبحر الأحمر، التي تشكل مصدراً رئيسياً لدخل مصر من العملات الأجنبية. وبينما نجد أن دولة الإمارات قامت في شباط العام الماضي باستثمار حوالي 35 مليار دولار، لتطوير مشاريع زراعة الزيتون والتين ومشاريع سياحية في منطقة رأس الحكمة على الساحل المصري، تبقى عملية تطوير حقول "الظفر" للغاز الطبيعي في المياه المصرية معلقة بحجة عدم توفر رساميل كافية لذلك. وهي تجهد منذ سنوات للحصول على تسهيلات تمويلية ممتدة من صندوق النقد الدولي من جهة، وتسويق موجودات الدولة لدى مستثمرين خليجيين في إطار صفقات خصصة، بقيت دون نتيجة حتى تاريخه بسبب مخاوف المستثمرين من احتمالات تخفيض إضافي في قيمة العملة المصرية، ينعكس سلباً على الأسعار.

أما مشاريع الطاقة المتجددة وصناعات تجميع السيارات وقطاع السياحة، التي تعتبر محركات نمو حاسمة للاقتصاد المغربي، فهي تواجه بدورها مشكلة جدية من جراء تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها الطاقة والفوائد العالية من جهة ثانية.

هذا في حين أن استمرار الصراع وعدم الاستقرار في بقية دول الشرق الأوسط، مثل فلسطين المحتلة ولبنان وسوريا واليمن، يشكل معوقاً أساسياً أمام نهوض وتعافي هذه الدول، التي ستبقى بأمس الحاجة للمساعدات الخارجية في ظل ديون مرتفعة، ومن أجل دعم جهود إعادة الإعمار في تلك المناطق.

3. التوقعات الاقتصادية قطاعياً على مستوى العالم

المناخ والاستدامة:

يؤثر التركيز المتزايد على مستوى العالم للتخفيف من مخاطر المناخ وتعزيز أهداف الاستدامة على صنع السياسات واستراتيجيات الاستثمار. فعلى سبيل المثال، يهدف "التعهد العالمي للميثان" - (Global Methane Pledge (GMP) إلى خفض انبعاثات الميثان بنسبة 30٪ بحلول عام 2030، بمشاركة نشطة من حوالي 200 دولة.

التحول الرقمي:

تعمل الأتمتة والتجارة الإلكترونية وتكامل الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل مشهد الإنتاجية والتوظيف حول العالم. فتسارع الأطر التنظيمية للتحول الرقمي السريع والذكاء الاصطناعي في الاقتصادات الرئيسية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اقتصادات ناشئة كالهند وبعض دول الخليج، يظهر نهجاً مختلفاً ومؤثراً في مستقبل الاقتصاد العالمي.

التجارة الخارجية:

تساهم تحولات سلاسل التوريد والاتفاقيات التجارية الجديدة في إعادة تشكيل وتعريف الروابط الاقتصادية الإقليمية. فالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، وهي اتفاقية تجارة حرة تجمع بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، والدول الست الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة (الصين، واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا) بهدف تعزيز التعاون التجاري في آسيا. في حين تعمل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) على تعزيز العلاقات التجارية في أمريكا الشمالية.

التفاوت الاجتماعي:

باتت الجهود المبذولة لمعالجة التفاوت في الدخل وتحسين الرعاية الاجتماعية تشكل محوراً لاستراتيجيات الاقتصادية. حيث تسلط مشاريع الدخل الأساسي الشامل في العديد من البلدان الأوروبية، وخطط الحماية الاجتماعية الموسعة في أمريكا اللاتينية، الضوء على الجهود العالمية في هذا المجال.

الخلاصة

تعكس التوقّعات الاقتصادية لعام 2025 عالمًا تتنازعه الهواجس والتحديات من جهة، وفرص الاستفادة من الأفاق غير المحدودة التي توفّرها الابتكارات ومساعي الاستدامة من جهة أخرى. في حين تسلط الاختلافات وتضارب المصالح إقليمياً ودولياً الضوء على أهمية الاستعداد لصياغة سياسات مصمّمة خصيصاً لتوسيع مروحة التعاون على المسرحين الدولي والإقليمي، من أجل معالجة القضايا المشتركة والبنوية، وتفادي تحوّل الاختلاف حول هذه القضايا، والتضارب في المصالح، إلى مواجهات مسلحة تقضي على الاحتمالات والأمال بمستقبل مستقر يسوده الازدهار والرخاء الاقتصادي، والاستدامة البيئية.

- World Bank Group – MENA Economic Update, Oct. 2024.
- Bloomberg.com – Breaking down the UAE \$35 billion Investment in Egypt, March 18, 2024.
- Bank of Canada, Monetary Policy Report, October 2024.
- World Economic Outlook 2024, IMF.
- FULCRUM, Analysis of Southeast Asia, Southeast Asia Economic Performance in 2024 and outlook for 2025, Jan 6, 2025.
- Asian Key Figures 2024, Vol. Asian. Stats, Dec. 2024
- Mckinsey & Company, Update US consumer sentiment. A boost in optimism amid the holiday spending season, Dec. 11, 2024.
- Saudi Exchange, Sukuk/Bond Market Watch, Jan. 14, 2025.
- Fitch Ratings, Saudi Arabia Largest Emerging-market Dollar debt issuer, Sep.9, 2024.
- Reuters, Saudi Arabia sells \$12 billions 3-part bond amid strong demand, Jan. 7, 2025.
- US Bank, US Wealth Management, How does consumer spending impact the health of the economy, Dec. 12, 2024.
- European Commission, economy & finance.
- CNBC, India GDP data 2025 highlights: Advance estimate signal slows growth since pandemic, Jan. 7, 2025.
- IDAL, Lebanon
- Bdc, Canadian Economic Outlook 2025.
- Deloitte, United States Economic Forecast, quarter4, Dec. 13, 2024.
- The People Bank of China, monetary policy reports.
- Trading Economic, United States Consumer Spending, Q3 2024.
- US Bureau of Labor Statistics, Consumer Expenditure, Sep. 25, 2024.